

هل بقيت شرعية للجيش العربية؟؟؟

للشيخ

أبو عبد الإله أحمد الجيجلي الجزائري

—حفظه الله—

بسم الله الرحمن الرحيم وصل اللهم وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين
لقد دأبت الجيوش العربية منذ عدة عقود على تسويق الشعارات البراقة ، كحماية الوطن وصيانة الحدود والدفاع عن مصالح الشعب أو الأمة ، ومما زاد من تلبيسها على الناس ادعاؤها الكاذب بأنها وريثة الثورات وسلياة جيوش التحرير من ربق المحتل البريطاني أو الفرنسي حسب طبيعة الإحتلال، فصدقها شعوبنا المغفلة ، دون التفاتة إلى عقيدتها القتالية ومناهج تدريبها وتدريبها وفوق ذلك كله عقيدة قياداتها وولاءاتها المترنحة بين الشرق والغرب المتفقين على العداء المبدئي للإسلام ورفضهم القاطع لأي نهضة حقيقية لهذه الأمة المغيبة عن مسرح التاريخ.

لقد صدقنا هذه القيادات المتغربة والمعادية لديننا وعقيدتنا ، وفتحنا لها دفاترنا العائلية لتجنّد أبناءنا في صفوفها بلا ثمن ، تحت مسمى الجندية وواجب الدفاع عن الوطن ، ليتبين لنا بعد تجارب مريرة ، أننا ندفع بأبنائنا لحتفنا بيد قيادات فاسدة مفسدة ، استولت على الحكم ، وحولت السلاح الذي

استؤمنت عليه لحماية الشعب والوطن ، إلى آلة قتل لأبناء الوطن، وأداة سيطرة على الحكم ، والعيش فوق القانون، بعيدا عن أي رقابة أو محاسبة.

إن ما يجري اليوم في مصر على أيدي عصابات السيسي هو صورة طبق الأصل لما جرى قبل 22 عاما على يد عصابات نزار في الجزائر وما تزال فصوله مستمرة إلى اليوم :

مصادرة إرادة الشعب ، تقتيل جماعي على مرأى ومسمع من العالم (مع وضوح الصورة أكثر في مصر بحكم الواقع الإعلامي الجديد) ، خطف واغتيال خارج أي إطار قانوني ، تطويع القضاء وعلماء السلطة لتبرير وتنفيذ الجرائم ، تواطؤ الحكومات العربية (آل سلول يتقدمون المشهد في الحالتين) وسكوت مريب لأدعياء الحرية في أوروبا و أمريكا، اتهام الطرف الضعيف بالإرهاب ، تخويف الغرب من وصول الإسلاميين إلى السلطة وتهديدهم للسلم والأمن العالميين، وهي نفس الشعارات التي يريد المجرم بشار تسويقها في سوق السياسة الرديئة ، المتواطئة على حرب الأحرار في العالم كله ، تحت قبة الأمم المتحدة على قهر الشعوب ، ويتضاعف العداء إذا كان الأحرار مسلمين حقا لإسما من غير مسمى، كما هو حال حكام المسلمين المرتدين عن الدين ، الموالين للكافرين والمتواطئين مع منظومة الكفر العالمي على قهر كل إرادة إسلامية صادقة ، تعمل على تحرير أمتنا الجريحة من قيود العبودية للطواغيت المحلية والعالمية.

إن جرائم الجيوش العربية في حق شعوبها ، يدفعنا اليوم أكثر من أي وقت مضى ، إلى إعادة النظر في هذه الجيوش بداية بتحديد دورها ، وانتهاء بتركيبها البشرية ، مروراً ببرامجها ومناهجها وميزانياتها وصلاحياتها .

لقد آن الأوان لإرجاع هذه الجيوش ، إلى حجمها الحقيقي ، وإخضاعها للمحاسبة والمساءلة كأى مؤسسة من مؤسسات الدولة التي تحترم شعوبها ، فلا صوت يعلو فوق صوت القانون المنبثق عن دين الأمة وعقيدتها ولا مؤسسة فوق إرادتها.

إن المتأمل في هذه الجيوش الخربة يلمح بينها أوجه تشابه رهيب من حيث

1 فساد مناهجها : فهي كلها بلا استثناء علمانية المشرب والتوجه معادية لدين الأمة وتطلعاتها.

2 بناؤها على أساس الطاعة العمياء للقائد العسكري اعلى بالزي العسكري ،وتقديم طاعته على طاعة الله ورسوله،فهي تنفذ أي أمر دون رده إلى كتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه و

سلم بل و إلى قانونهم العسكري ذاته ، فهي جيوش تحكمها شهوة القائد انية ، بحجة طاعة اوامر العسكرية ،حتى ولو صادمت أوامر رب البرية.

3 هي جزء من المنظومة العسكرية والأمنية العالمية ، مربوطة المصير عبر أحلاف متعددة وثنائية ، بما يقوض إرادتها وحركتها وحريتها.

4 تعيش فوق القانون ولا تخضع لأي مساءلة ، بل هي من تضع القوانين وتضع الرؤساء وتحدد السياسات ، بحسب ولاء قياداتها الفاسدة ومشاربهم العفنة ، في روسيا أو أوروبا أو أمريكا.

5 أداة اختراق عسكري وأمني في أيدي أعداء الأمة ، بحيث تحولت بلاد المسلمين إلى قواعد عسكرية ومخافر أمنية و سجون سرية ، تخنق أنفاسنا وتتحكم بمصيرنا.

6 فيالق تابعة للجيش الصليبية ، تحركها متى شاءت وكيفما شاءت باسم الشرعية الدولية ومكافحة الإرهاب .

7 القيادات الفاسدة لا تخضع حتى للقانون العسكري ، كقانون التقاعد مثلا ، الذي يخضع له العسكريون العاديون من أبناء الشعب ، والمتأمل في ملفات قادة الجيوش العربية يجدهم قد تجاوزوا سن التقاعد بسنين عديدة ، بل ومنهم من قارب نهاية العقد التاسع ، كما هو حال وزير الدفاع الجزائري العجوز قايد صالح وهي سياسة مأكرة ، لتبقى هذه الجيوش دوما بأيدي عصابات إجرامية خارجة عن كل القوانين ، بما فيه القانون العسكري نفسه ، وهو خلاف القوانين المعمول بها في كل بلدان العالم ، حيث سن التقاعد ينطبق على الجميع .

8 أداة لضمان تخلف الأمة وكبح جماحها في شتى المجالات ، بحكم سيطرتها على مقاليد الحكم ورسم السياسات، فكسرت كل المشاريع العسكرية والاقتصادية والثقافية الجديرة بتحقيق تقدم نوعي ، إرضاء لأعداء الأمة والملة ، الذين وجدوا في هذه القيادات الفاسدة ، أقصر طريق لقهر إرادتنا بأقل الأثمان، ووجدت هي في ضعفنا وتبعيتنا أسهل وسيلة لحكمنا وقهرنا.

ألا يحق لنا بعد هذا الانحراف البين ، وما ترتب عنه من جرائم فظيعة بكل المقاييس ، أن نتساءل عن شرعية هذه الجيوش وحقيقة دورها؟ وهل بقي لنا فيها ولو جزء يسير من الثقة، نأتمنئها بموجبها على حمايتنا كما يدعي أكبر مجرميها ؟؟ وهل لنا أن نأتمنئها بعد كل هذه الجرائم على سلاحنا المقتنى

من حليب أطفالنا؟ وهل بقيت لنا فيها ثقة كافية لدفع أبنائنا إلى صفوفها تجنيدا وتعاقدا؟؟ وهل بقي لنا أن نعيش عزلا عن السلاح بعد كل هذه الجرائم في حق أبنائنا وأعراضنا و أموالنا؟؟

إن جنائتنا على أنفسنا ، لا تقل بأي حال من الأحوال عن جرائم العسكر في حقنا، بل ما جرائم هؤلاء القوم المجرمين ، إلا نتيجة حتمية لتخلينا عن أدنى مقومات الرجولة ، ألا و هو امتلاك سلاح فردي للدفاع عن النفس والعيال ، والموت الشريف دون الدين والعرض والمال، ولو كان الشعب الجزائري يملك سلاحه ، لما تسلط عليه ضباط صف في الجيش الفرنسي ، تحولوا بالترقيات الزائفة إلى جنرالات، ولو كان الشعب السوري يملك سلاحه ، لما شرده النصيري الحاقدا بشار وسامه سوء العذاب ، ولو كان أحفاد عمرو بن العاص ، في أرض الكنانة يملكون سلاحهم ، لما تسلط عليهم الجبان السيسي وسلط عليهم عديي الدين والخلق من الباطجية الرخيصة، يسومونهم سوء العذاب، فنسأل الله أن تكون هذه التجارب المريعة ، درسا للأجيال الجديدة ، لتفكر في سلاحها قبل أن تفكر في غذائها ووظيفتها ، لأنه الضمان الوحيد لبقائها على قيد الحياة ، في عالم لا يفهم إلا عزف الرصاص ولا يحترم إلا أصحاب الأقدام الثقيلة ،(والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون) والحمد لله رب العالمين.

13 شوال 1434

2013/08/19

مع تحيات إخوانكم في صفحة التويتر

التابعة لمؤسسة الأندلس للإنتاج الإعلامي

